دور مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل بإقليم ولاية قالمة

الأستاذ: علي بريمة، جامعة عنابة، الجزائر

الملخّص:

إن العنصر البشري و ما يمتلك من طاقات خلاقة يعتبر رأس مال فكري و عاملا لا يقل أهمية عن رأس المال المادي ، بل هو الأساس في عملية التنمية داخل الاقليم، و هو العنصر الإنتاجي الأول، كما يعتبر من بين مخرجات المدارس الثانوية التي تمثل إحدى مؤسسات الاقليم الأكثر حركية و انتاجا في الميدان العلمي و المعرفي، حيث يفرض عليها المحيط تشكيل برامجها على نحو يعطى مزيدا من الاهتمام بالدروس العملية و التدريبات الميدانية التي تخدم الإقليم بصفة أساسية، و عليه فإن هذا المقال يهدف للتعرف على دور مخرجات التعليم الثانوي بإقليم ولاية قالمة و ما تسعى لتحقيقه من توافق مع متطلبات سوق العمل الاقليمي.

Abstract :

The human element and which has potential for creativity is an intellectual capital and nevertheless important as physical capital factor mainly in the development process in the country and it is the first element of production, and considered as one of the outputs of the secondary schools which constitute one of the most dynamic and productive institutions in science and cognitive domain, because it is forced around the programs in a way that it gives importance to practical programs and trainings ground who are mainly territory. This article therefore seeks to identify the role of the secondary education outputs in the development of the territory, and what it reach to create a consensus with the requirements of the territorial labor market.□

مقدمة:

لقد أولت الجزائر أهمية كبرى للتعليم بصفة عامة و التعليم الثانوي بصفة خاصة، حيث أدخلت عليه عدة تعديلات بهدف حل العديد من المشكلات التي تعترضه و بالتالي تعيق مساهمته في تحقيق التنمية التي ينشدها المجتمع الجزائري، و لن يتحقق هذا الهدف إلا من خلال توجه الجزائر إلى إعداد و تأهيل الموارد البشرية القادرة على تنفيذ مخططات التنمية، إلا أن الكثير من المعطيات تؤكد افتقار التعليم الثانوي في الجزائر إلى استراتيجية تعليمية لتنظيم الجهود و بلورتها في اتجاه اعداد أفراد واعيين بصعوبة الأوضاع التي تمر بها البلاد، و بالتالي يصبحون أكثر تكيفا و استعدادا للاندماج المهني، فالحديث عن مخرجات التعليم الثانوي و علاقتها بسوق العمل الاقليمي يمثل أحد أوجه صياغة إشكالية علاقة الثانوية بمحيطها الاجتماعي و الاقتصادي.

و عليه سيتناول هذا المقال عرض مدى مساهمة التعليم الثانوي في تحقيق متطلبات التنمية الاقليمية و ذلك من خلال الإجابة على جملة من الأسئلة تتعلق بتعديل مخرجات التعليم الثانوي لتتلاءم مع الاحتياجات الاقتصادية للبلاد، إضافة إلى البحث في الدور الذي تحدثه على المستوى الإقليمي من خلال علاقتها بسوق العمـل المتميز بالتغيـر و التجدد المستمر.

الإشكاليــة:

يواجه الباحثون اليوم تحدياً يتمثل في كيفية التوفيق بين مخرجات التعليم و متطلبات سوق العمل و مدى تحقيق ذلك للتنمية، فالبحث في مخرجات التعليم و مدى توافقها مع سوق العمل الوطني أو الإقليمي بالخصوص لا ينعكس إيجاباً على تطوير قطاع التعليم نفسه و حسب بل ينعكس أيضاً على إمكانية إيجاد حلول لتطوير الهياكل الاقتصادية، و حل الكثير من إشكالاته السياسية و الاجتماعية، فلقد أكد معالي الدكتور حميد محمد عبيد القطامي وزير التربية و التعليم في إحدى الدول الخليجية في كلمته خلال مؤتمر مخرجات التعليم و سوق

العمل بدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد مؤخراً في أبو ظبي أن خصائص قطاع العمل في دول الخليج تتأثر بمجموعة من العوامل من بينها: مدى ديناميكية سوق العمل، درجة المنافسة و تنوع العمالة فيه، إضافة للقدرات و التقنيات المستخدمة فيه، و يضيف الدكتور ألكسندر وايزمان الأستاذ المشارك في كلية التربية في "جامعة ليهاي بالولايات المتحدة الأمريكية بأن الاحتياجات الناشئة في السوق العالمية أدت إلى تطوير فرص عمل جديدة للخريجين، الذين يجب أن يكونوا جاهزين للعمل وفقاً للاتجاهات الدولية[1] .

لكن ما يلاحظ في الواقع الإقليمي أن الخريجون أنفسهم يواجهون صعوبات في الحصول على فرص العمل، و يعود هذا إلى بعض الأسباب المتعلقة بخصائص التعليم المدرسي، و أخرى مرتبطة بظروف و طبيعة سوق العمل الإقليمي الذي يختلف من منطقة إلى أخرى تبعا لعوامل عديدة كالكثافة السكانية و درجة هجرة العمالة بين الأقاليم إضافة للمستوى الدراسي.

و عند الحديث عن مخرجات التعليم المدرسي فإننا نجدها تتكون من المتخرجين الذين يملكون مستوى التعليم المتوسط و يفترض أن يتوجهوا إلى مراكز التكوين المهني لتنمية مهاراتهم المهنية ليصبحوا أكثر تكيفا مع سوق العمل، كما نجد حاملي المستوى النهائي من التعليم الثانوي الذين أمامهم إحدى الخيارات الهامة و هي التوجه لسوق العمل للبحث عن عمل يتوافق مع المهارات و المستوى الدراسي الذي يملكونه، لكن من المؤكد أن حصول هذا التوافق يتطلب عوامل عديدة منها ما يتعلق بالبرامج الدراسية و منها ما يتعلق بطبيعة التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل و منها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية للإقليم إلى جانب عوامل أخرى لا تقل أهمية يمكن أن تؤثر في العلاقة بين المستوى الدراسي و سوق العمل.

إن الحديث عن مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل الاقليمي يمثل أحد أوجه صياغة إشكالية علاقة الثانوية بمحيطها الاجتماعي و الاقتصادي و التي تمثل مخرجاتها نقطة الالتقاء بينها و بين باقي مؤسسات المجتمع من خلال

الطلب عليها و توظيفها، و عليه يمكن وصف العلاقة بأنها جدلية و توظيفية، حيث يلاحظ في الواقع الإقليمي خاصة أن الخريجين من ذوي مستوى التعليم الثانوي هم أكثر الفئات التي تواجه صعوبات في الاندماج مع سوق العمل نظرا لعدم قدرتهم الوصول إلى درجة معينة من التعليم أو تعلمهم مهنا تؤهلهم للتكيف مع متطلبات هذا السوق المتغير و المتجدد و بالتالي المشاركة في تنمية الإقليم الذي يتواجدون فيه.

بناء على ما سبق فإن هذه الدراسة ستهتم بالتقصي و تتبع وضعية مخرجات التعليم الثانوي بالمؤسسات الخدماتية الموجودة بالإقليم الشرقي الجزائري و بالضبط في إحدى المؤسسات الاستشفائية الموجودة بولاية قالمة؛ أين تتعدد التخصصات المهنية و بالتالي تزداد الحظوظ في الحصول على الوظيفة، وذلك على اعتبار أن هاته الفئة تمثل استثمارا اقتصاديا و اجتماعيا للموارد البشرية؛ حيث أنها تملك العديد من المعارف و المهارات المكتسبة بالثانوية بمختلف المراحل الدراسية، و عليه نطرح التساؤل المركزي التالي: ما هو دور مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل بإقليم ولاية قالمة ؟ و تندرج تحت هذا السؤال المركزي تساؤلات فرعية مصاغة على الشكل التالي :

1. هل تواجه مخرجات التعليم الثانوي صعوبة في التوافق مع المهن الموجودة في المؤسسة الاستشفائية ؟
2. هل تساهم مخرجات التعليم الثانوي في تحقيق التنمية الإقليمية بولاية قالمة؟.

❖ **صياغة الفرضيات:**

تعتبر الفروض " حل مقترح بشأن مشكلة، حيث تحاول تفسير أحداث لم تتأكد بعد عن طريق الحقائق "2، لهذا انطلقت دراستنا من فرضيات وضعت كإجابات مبدئية تمت صياغتها كالتالي:

- " تواجه مخرجات التعليم الثانوي صعوبة في التوافق مع طبيعة التخصصات المهنية الموجودة في المؤسسات الاستشفائية".
- تبحث هذه الفرضية في مسالة التوافق بين مخرجات التعليم الثانوي و الاختصاصات المهنية المتجددة و المتطورة في المؤسسات الصحية و التي تصاحبها تقنيات حديثة و تكنولوجيات جديدة تخلق صعوبة في التكيف معها.
- "تساهم مخرجات التعليم الثانوي في تحقيق التنمية الإقليمية بإقليم ولاية قالمة".

تحاول هذه الفرضية البحث عن مدى تحقيق مخرجات التعليم الثانوي للتنمية على مستوى الإقليم الذي له مميزات و خصوصيات اجتماعية و اقتصادية تتدخل في تحديد نسبة التنمية به.

أهمية الدراسة :

إن موضوع مخرجات التعليم الثانوي و دورها في سوق العمل الاقليمي من المواضيع المهمة و التي تتطلب المزيد من البحث و التوضيح، إذ أن له علاقة بالاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، و عليه وجب معالجة ظاهرة عدم التوافق المهني التي تعيق التنمية و تصعب من عملية الاندماج المهني خاصة لدى فئة خريجي الثانويات الذين يواجهون منافسة كبيرة من طرف الفئات الأخرى خاصة خريجي التكوين الجامعي الذين أصبحوا مطلوبين بكثرة في سوق العمل و بالتالي سيؤثر هذا حتما في أهمية و دور مخرجات التعليم الثانوي في تحقيق التنمية الإقليمية.

أهداف الدراسة :

- المساهمة في إثراء الأدبيات المتعلقة بقضايا التعليم و التنمية الاقليمية

- المساهمة في تشخيص وضعية مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل الاقليمي ؛ من خلال اقتراح أساليب أكثر فعالية و نجاعة لتكيف هذه الفئة مع متطلبات الحياة الاجتماعية.
- الكشف عن مصير مخرجات التعليم الثانوي – المستوى النهائي خاصة – في سوق العمل الإقليمي و مدى تلبيتها لطلب المجتمع الجزائري، إضافة لمدى توافقها مع متطلبات سوق العمل خاصة فيما يتعلق بالتخصصات المهنية المختلفة، و مدى تحقيقها لمقاييس التنمية الإقليمية.

أولا، تحديد المفاهيم الرئيسية للدراسة : و التي عالجناها كالتالي:

أ . مفهوم التعليم:

هو تلك العملية التي يقوم بها المعلم بهدف تحقيق التعلم للتلاميذ؛ فحسب بيرسون فإن التعليم مستقل عن التعلم الذي يمكن أن يحدث خارج موقف التعليم، غير أن كلمة التعلم مرتبطة بالشخص المتعلم نفسه بينما التعليم مرتبط بتنظيم البيئة الخارجية التي تحدث فيها عملية التعلم [3]، أما فيما يخص الفرق بين التعليم و التربية، فإن التربية معناها أوسع لأنها تتضمن كل نهوض و تنمية إيجابية للقوى و المهارات الفردية، أما التعليم فهو نقل المعرفة للفرد كإحدى الوسائل في تربيته [4].

إن المعنى الاجرائي للتعليم في هذا الدراسة يتمثل في ذلك التعليم الموجه للفرد خلال تواجده بالمدرسة من خلال احتكاكه التلقائي مع البيئة المحيطة به، و قد اختير المستوى النهائي من التعليم الثانوي على افتراض أنه يمكن أن يكون أقرب و أكثر تكيفا مع الاختصاصات المهنية الموجودة في سوق العمل من المستويات الدراسية الأقل منه.

ب. مفهوم التعليم الثانوي:

يعرفه هاويز (Howes): " بأنه تلك البرامج الدراسية التي تقدم في المرحلة الثانوية من النظام التعليمي و المصممة لإعداد المتعلم للعمل في وظائف متخصصة [5] "، أما منظمة اليونيسكو فقد وضعت تعريفا أكثر شمولية للتعليم

الثانوي، الذي يشمل إضافة لجوانب التعليم العام دراسة التكنولوجيا و العلوم المرتبطة بها، و اكتساب المهارات العملية، بالإضافة إلى الفهم و المعرفة لوظائف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية [6].

يشمل التعليم الثانوي نقل المعرفة و تكوين اتجاهات موجبة نحو الوظائف العملية، كما يهيئ الموارد البشرية لمستويات أحسن، إنه ذلك التعليم الذي يتوسط النظام التعليمي الرسمي، حيث يقابل مرحلة المراهقة، و المعنى الاجرائي للتعليم الثانوي في هذه الدراسة يقصد بها تلك المرحلة الهامة من حياة الفرد، خلال تواجده بالثانوية و احتكاكه التلقائي مع البيئة المحيطة به، حيث يكتسب دورا في المجتمع، كما يلتحق بالجامعة لاستكمال دراساته العليا أو يتوجه لعالم الشغل و بالتالي الاندماج في سوق العمل و تحقيق التطابق مع الاختصاصات المهنية المختلفة، إضافة إلى تحقيق الذات على الصعيد الشخصي، و المشاركة مع باقي أفراد المجتمع في تحقيق التنمية على كافة المستويات خاصة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي.

ج. مفهوم التنمية:

هي عملية رفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للفرد و المجتمع بغرض تحقيق الرفاهية و الازدهار[7] ، إنها تساهم في بعث روح جديدة تنتشل الفرد و المجتمع من الركود الذي يعانيه و تدفعه إلى الحركة و النشاط ليكتشف قدراته و مهاراته و يحاول البحث عن الوسائل الملائمة لاستثمارها، و تبرز الحاجة إلى التنمية في المستويين الفردي و الاجتماعي [8]، إذ تشمل جميع النواحي المكونة للمجتمع و تهدف أساسا لتطوير قدرات و مهارات الإنسان و الرفع من مستوى معيشته.

لقد قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية سنة (1955)، على أنها تلك العملية المساهمة في تقدم المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و تعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي و اشتراكه في تطوير البلاد [9]، و تبع ذلك تعريف آخر عام (1956) يشير إلى أن التنمية هي العملية التي تستهدف الربط بين جهود

الأفراد في المجتمع و جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية و الثقافية للمجتمعات المحلية و تمكينها من الإسهام الفعلي في التقدم الوطني [10] .

يلاحظ من هذين التعريفين بأن عملية التنمية تشير إلى ضرورة مشاركة الأهالي في العمل على تحسين أحوالهم و ظروف معيشتهم من خلال توفير المساعدات المادية و البشرية من قبل الحكومة.

تختلف مفاهيم التنمية باختلاف المنظور الذي نراها من خلاله و على اعتبار أن موضوع هذه الدراسة يميل للجانب الاقتصادي، و عليه فالمعنى الاجرائي يشير إلى الحد الأدنى من مستوى المعيشة للأفراد و الذي يتحقق عن طريق زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية .

د. مفهوم التنمية الإقليمية :

يشير مفهوم الإقليم - territoire - إلى منطقة جغرافية تتضمن خصائص متجانسة تميزها عن الأقاليم الأخرى و تسمح بأن تمثل وحدة حكومية و إدارية مستقلة[11]، و بناء عليه فقد تم استخدام هذا المفهوم إجرائيا في هذه الدراسة للإشارة لمختلف الأقاليم الموجودة على مستوى ولاية قالمة التي تقع في الشرق الجزائري، و ركزنا على الإقليم الحضري و الذي يحتوي على قطاع صناعي فيه عدة مؤسسات اقتصادية و خدماتية، و عليه وجب معرفة ما مدى تأثير التعليم في التنمية على مستوى هذا الإقليم من خلال معرفة دور مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل و مدى مساهمتهم في تحقيق التنمية الاقليمية

إن قراءة في هذه المفاهيم تجعلنا نطرح السؤال التالي: ما علاقة التعليم الثانوي بالتنمية الاقليمية ؟ و أن الإجابة عليه صيغت ضمن نتائج هذا البحث الذي استقصى واقع التعليم الثانوي الجزائري على المستوى الإقليمي من خلال جمع البيانات من أدبيات البحث العلمي و الميدان.

ثانيا، ظاهرة التعليم الثانوي في التراث العلمي و علاقتها بالتنمية :

بحكم أن المعرفة تراكمية وجب استقصاء التراث و الأدبيات المتعلقة بالتعليم الثانوي و علاقته بالتنمية؛ إذ تؤكد إحدى الدراسات حول التعليم الثانوي في الجزائر و مبررات إصلاحه للطالب لوغريت أحمد [12] بأن التعليم

الثانوي مر بفترات منها فترة ما قبل العهد العثماني و فترة الاحتلال الفرنسي أين كان لا يقبل في المعاهد إلا في حدود 10 ٪ من التلاميذ الجزائريين، كما أن من مبادئ التعليم الثانوي الجزائري وحدة النظام ، بينما تكمن وظيفته في إعداد التلاميذ الذين يملكون القدرات و الإمكانات اللازمة إما لمواصلة التعليم العالي أو التوجه لعالم الشغل، أما فيما يخص أهداف التعليم الثانوي فهي تتمثل في التحكم في اللغة العربية، تنمية روح المبادرة لدى التلاميذ و تزويدهم بالمعارف الضرورية التي تساعدهم على مواصلة الدراسات العليا، إضافة لتوعيتهم بمختلف المبادئ الإنسانية.

في دراسة أخرى لعبد القادر حسن الخليفة [13]، حول الاستثمار في التعليم الثانوي في مصر، تبلورت مشكلة الدراسة حول السؤال التالي :

- إلي أي حد تستثمر الدول خريجي التعليم الثانوي الفني و المهني في القطاعات التنموية؟ فيما يخص الاسئلة الفرعية فكانت كالتالي:
  - هل هناك تفاوت بين خريجي التعليم الفني الموزعين على قطاعات العمل المختلفة؟
  - هل تتناسب تخصصات الخريجين مع طبيعة الأعمال التي تم توزيعهما عليهم؟
  - ما مدى اقتناع الخريجين بدورهم الاقتصادي في المجتمع؟

لقد وضف الباحث المنهج الوصفي لدراسة هذا الموضوع، كما قام بجمع الإحصاءات حول تدفق الخريجين على مؤسسات العمل، و هذا بالاستعانة بالمؤسسات المكلفة بتوجيه القوى العاملة .

فيما يخص نتائج الدراسة فقد كانت كالتالي:

- تزايد أعداد المدارس الفنية الصناعية، و التي بلغ عدد مخرجاتها 40927 ، حيث لم يتعين سوى بعضها من اجمالي المتخرجين في السنوات العشر التي حددتها الدراسة.

- أغلب هذه المخرجات وزعت على أعمال ادارية و مكتبية، كما أن سوق العمل لم يستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة من المتخرجين مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة.
- عدم تناسب المهن التي تم توزيعها على الخريجين مع ميولهم و كفاءتهم.
- لحل مشكلة البطالة بين متخرجي التعليم الفني الصناعي وجب ربط تخطيط هذا النوع من التعليم بخطط التنمية الصناعية، و مراعات زيادة معدلات النمو الاقتصادي في ايجاد فرص عمل حقيقية للشباب المتخرجين.

لقد قام الباحث محمد مصطفي متولي [14]، بدراسة مقارنة حول الإعادة لتنظيم التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية و انجلترا و السويد، مع الإشارة إلي السياسة التعليمية المتبعة حاليا في مصر، حيث تمحور هدف هذه الدراسة حول إجاد سبل لتطوير التعليم الثانوي في مصر لتقليص الهوة بين الموارد البشرية و احتياجات سوق العمل مما يدفع إلى إعادة النظر في بنية و تنظيم التعليم الثانوي في مصر، كما تركزت مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة المصرية من أجل تحقيق التحديث و التطوير في مختلف المجالات بما فيها قطاع التعليم الثانوي، إلا أن تتعدد مشكلات الاصلاح لم يتيح للدولة المصرية حل هذه المشكلات.

لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لهذا الموضوع ، ليخلص في النهاية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. أن الظاهرة البارزة في بداية الخمسينات هي تلك الزيادة المطردة في عدد المسجلين في كل مستويات التعليم في الدول الثلاثة، فقد تعرض التعليم خلال القرن العشرين إلى ضغوط كمية و أخرى نوعية ترجع بالخصوص إلى النمو الديمغرافي المتزايد.

2. في الفترة ما بين 1950 و 1965 كانت نسبة الزيادة عند من تقع أعمارهم بين 10 و 15 سنة ، و التي تقابل المستويات الدنيا في المرحلة الثانوية كبيرة جدا ، فعلي سبيل المثال: في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع عدد الملتحقين بتلك المرحلة بحوالي 66،10 %، و في بريطانيا بلغت حوالي 34،50 %، بينما في السويد بلغت حوالي 20 %، و ذلك في الوقت الذي كانت نسبة الزيادة عند من تقع أعمارهم بين 15 و 19 سنة و التي تقابل المستويات العليا في المرحلة الثانوية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 58،70 % و في بريطانيا 57،20 %، و في السويد 70،51 %.

3. أهمية نوع التربية التي يجب أن تقدم لهؤلاء الشباب ليتكيفوا مع التقدم العلمي و التكنولوجي، مما يفرض على قطاع التربية إعداد هؤلاء الشباب لمواجهة الحياة المتطورة و السريعة التغير، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات المتعلمين و حاجاتهم النفسية و الاجتماعية، إضافة إلى إعادة النظر في النظم التعليمية و ضرورة الاهتمام بالتعليم الثانوي الشامل .

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسات السابقة رغم قلتها أنها تشكل أرضية ملائمة لموضوع بحثنا، إذ و بعد عرضها و محاولة ربطها بمجال هذه الدراسة، تبين أنها تدور حول واقع التعليم الثانوي في مختلف المجتمعات ، كما تناولت هذه الدراسات عرض لأهم المشاكل و العراقيل التي تعاني منها هذه المرحلة التعليمية و التي حالت دون نجاح بعض المشاريع الإصلاحية، إضافة إلى تعرضها لأهمية تطوير التعليم الثانوي و دوره في تحقيق التنمية البشرية و محاولة ربط ذلك بالتنمية الاقتصادية، و بصفة عامة فإن هذه الدراسات اهتمت بسلوكيات الأفراد داخل الجماعة و اتجاهاتهم نحو بعض قضايا التعليم الثانوي و عالم الشغل، و دراستنا هذه تلتقي معها في الكشف عن الأنشطة و الأوضاع التي يكون عليها الأفراد أثناء تأدية وظائفهم المختلفة في سوق العمل بناء على خلفيتهم الدراسية و المهنية، و تختلف عنها في محاولة للربط بين مخرجات التعليم الثانوي

خصوصا و الممارسة الميدانية في سوق العمل، لإبراز و توضيح جوهر هذه العلاقة و مدى تحقيق ذلك للتنمية الاقتصادية الاقليمية.

ثالثا الإجراءات المنهجية للدراسة :

يعد الإطار المنهجي خطوة تتحدد على ضوئها آليات المعالجة المنهجية لموضوع الدراسة بكافة مراحلها الدقيقة، ذلك قياسا لما تتضمنه هذه المرحلة من خطوات تساعد الباحث خاصة في الدراسة الميدانية، و عليه سنتناول في هذا المستوى طبيعة المنهج المستخدم و تحديد مجالات الدراسة الزمني، المكاني و البشري، إلى جانب ذكر أهم الأدوات المنهجية المقترحة لجمع البيانات .

أ.نوع الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة وصفية، حيث تسعى للتعرف على الدور الذي تقوم به مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل الاقليمي و مواقفها من المهن التي يشغلونها و مدى توافقها مع متطلبات سوق العمل، إضافة إلى تحديد العلاقة بين التعليم الثانوي و التنمية الاقليمية و كذا القيام بوصف النتائج، و تحليل البيانات و تفسيرها بطريقة علمية واضحة، فذلك كله من صلب الدراسة الوصفية.

ب.منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي؛ باعتباره يسعى إلى جمع بيانات محددة عن الظاهرة المراد دراستها في ظروفها الراهنة، و تحديد العلاقات بينها و بين الظواهر الأخرى المحيطة بها، علاوة على أنه يضع تنبؤات عنها [15].

و عليه فالمرحلة الأولى من هذه الدراسة تركز على البحث الوصفي الذي يهدف إلى استكشاف و تشخيص الظاهرة المدروسة، بجمع المعلومات عنها، ثم الانتقال إلى مرحلة البحث التفسيري و تحليل البيانات الميدانية للوصول إلى تعميمات و إثارة الانتباه إلى أبعاد هذه الظاهرة المتعلقة بدور مخرجات التعليـم الثانوي في سوق العمل الاقليمي و مدى مساهمتهم في تحقيق التنمية الاقليمية، و تطبيقات المنهج المتبع في هذه الدراسة كانت كالتالي :

1. وصف ظاهرة التعليم الثانوي و مدى توافق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل الاقليمي.
2. كيف أن التوافق بين مخرجات التعليم الثانوي و التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل يحققان التنمية الإقليمية.

ج. أدوات جمع البيانات:

لقد جمعت البيانات الميدانية حول موضوع دراستنا بالاعتماد على عدة أدوات منهجية، سنعرضها فيما يلي:

1. الملاحظة :

تعتبر من أهم أدوات جمع البيانات في كافة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، إذ تحاول تقصي المسارات الفردية ضمن أوضاع معينة من أجل فهم المواقف و السلوكات المختلفة [16]، فمن خلال ممارسة هذه التقنية تمكنا من رصد انفعالات الفئة المبحوثة و ردود افعالها اتجاه عروض العمل الموجودة في سوق العمل و هو ما ساعدنا في التعمق ما أمكن أثناء معالجة إشكالية بحثنا، ولقد استخدمت في هذه الدراسة الملاحظة العلمية المباشرة كأداة لاستقصاء الحقائق من الواقع بالمتابعة و المشاهدة و التي يصعب الكشف عنها من خلال الاستبيان أو المقابلة.

2. المقابلة:

لقد تم استخدام المقابلة الحرة و هذا بمساءلة خريجي الثانويات العاملين بالمستشفى ابن زهر محل الدراسة الميدانية، و هو ما عزز معرفتنا ببعض الجوانب التي كانت خفية لاسيما الوضعية الاجتماعية لحياة هذه الفئة، ثم كانت لنا ثم جملة من اللقاءات التي تكررت طيلة فترة الجولات الاستطلاعية مع مسؤولي المؤسسة الاستشفائية المختارة للدراسة الميدانية، و لقد ساعدتنا في هذا المجال شبكة العلاقات الغير رسمية التي بنيناها أثناء جولاتنا الاستطلاعية.

3. **استمارة الاستبيان:**

اشتملت استمارة الاستبيان على 30 أسئلة أحاطت بمؤشرات الدراسة كمحاولة للإجابة عليها، حيث تضمنت المحاور التالية:

المحور الاول: و هو متعلق بالبيانات الأولية لأفراد العينة، و التي تمثل باختصار خصائص عينة الدراسة.

المحور الثاني: أشارت بياناته للخبرة و التكوين لدى المبحوثين و هذا لمعرفة الخلفية المهنية لأفراد العينة و تجربتهم في سوق العمل قبل الالتحاق بالوظائف الحالية.

المحور الثالث: يتعلق بمدى وجود توافق بين مخرجات التعليم الثانوي و طبيعة التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل الاقليمي.

المحور الرابع: عالج مسألة التوافق بين مخرجات التعليم الثانوي و سوق العمل الاقليمي و مدى تحقيق ذلك للتنمية الإقليمية.

تنوعت أسئلة استمارة الاستبيان بين الأسئلة المغلقة و المفتوحة و نصف المفتوحة أملا في تغطية أكبر جزء من هذا الموضوع .

4. **الوثائق و السجلات:**

شملت وثائق مختلفة، إضافة إلى المصادر و المراجع التي توثق بها البحث في جزئيه النظري و الميداني .

5. الوسائل الإلكترونية:

لقد كان الاعتماد على الإنترنيت من خلال تصفح مواقع تتعلق بالتربية و التعليم مثل موقع وزارة التربية الوطنية: .m-education.gov.dz إلى جانب تصفح مواقع شهيرة للتحميل مثل موقع 4shared و موقع اليونسكو :unesco.org.

د. مجالات الدراسة :

لقد حددت هذه الدراسة التي تنتمي لحقل التربية و التعليم ضمن الحدود أو المجالات العلمية المتعارف عليها كالتالي:

1.المجال المكاني:

حدد المجال المكاني لهذه الدراسة في الاقليم الشرقي الجزائري و قد اختيرت ولاية قالمة كنموذج للدراسة الميدانية و هذا لموقعها الاستراتيجي الهام في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، حيث بدأت الدراسة الميدانية باستطلاع المجال الجغرافي للمؤسسة الاستشفائية إبن زهر و المتواجدة وسط المدينة قصد التعرف عليها أكثر.

2. المجال الزمني:

استغرقت هذه الدراسة سنتين دراسيتين، خصصت الفترة الأولى منها للبحث النظري، أما الفترة الثانية فكانت مخصصة للدراسة الميدانية.

3.المجال البشري:

- مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع هذه الدراسة العمال الذين يشتغلون في القطاع الخدماتي بإقليم ولاية قالمة و في مختلف التخصصات الوظيفية الموجودة بالمؤسسة الاستشفائية ابن زهر؛ فهم إذا دائمي الاحتكاك بسوق العمل و يفترض أن يكون لهم دور في التنمية الاقليمية تبعا للمستوى الدراسي الذي يملكونه.

– الخصائص العامة للعينة محل الدراسة:

يختار الباحث بعض أفراد مجتمع الدراسة ضمن عينة – لها خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى و التي يجرى عليها البحث » [17]، حيث تم التركيز فقط على ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي و هذا لقربهم أكثر من سوق العمل بالمقارنة مع المستويات الدراسية السابقة لهذه المرحلة

من التعليم و أيضا لتحديد مجال البحث أكثر، و يلاحظ إضافة شرط التكوين لقلة الأفراد الذين يملكون المستوى النهائي في المؤسسة المختارة، إذ أن هذه الأخيرة تشترط في أغلب الأحيان توفر شرط التكوين، أما عن نوع العينة فكانت عمديه و هي تعني قيام الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة؛ أي باقتناء المفردات الممثلة أكثر من غيرها في مجتمع الدراسة[18] و هذا عن طريق المسح الشامل لقلة الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط العينة .

لقد تم اختيار 70 مفردة من القطاع الخدماتي و بالضبط من مستشفى ابن زهر بولاية قالمة من مجموع 166 عامل موزعين على مصالح إدارية و تقنية و أخرى متعددة الخدمات و بالرغم من أن هذه العينة المحققة قد تبدو صغيرة نسبيا، إلا أنها تعكس إلى حد كبير وضع هذه الفئة في سوق العمل، تقول بولين ينج: " إذا كان المجموع متجانسا من ناحية الصفات التي نريد دراستها فإن عينة صغيرة قد تعطينا نتائج يعتمد عليها أكثر من تلك التي نحصل عليها من عينة كبيرة "[19].

- خصائص العينة من خلال البيانات الأولية للاستمارة:

لا شك أن البيانات الأولية تعتبر إطارا مرجعيا توضح تفاعل متغيرات البحث، حيث يساعد التعرف عليها على فهم الخلفية الاجتماعية و الاقتصادية للمبحوث مما يساعد في تحقيق أهداف البحث .

- متغير الســـن:

لقد شكلت الفئات العمرية حسب سن الأفراد؛ حيث أن طول الفئة يساوي 5 .

الجدول رقم 01، يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن:

السن	التكرار	النسبة
من 19-25	20	%28.57

30 -26	22	%31.42
35 -31	15	%21.42
40-36	10	%14.28
41 فأكثر	03	%04.28
المجموع	70	%100

(المصدر: استمارة الدراسة)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن أقل نسبة تمثلها الفئة من41 سنة فأكثر بنسبة 04.28%، و هي الفئة التي قضت فترة طويلة في العمل و إكتسبت تجربة و خبرة مهنية لا يستهان بها و هي على أبواب التقاعد، أما ما يخص أكبر نسبة و هي 31.42 % و تمثل الفئة العمرية من (26- 30 سنة) ، و هي مرحلة هامة في ميدان العمل و الانتاج لأنها تمثل القوة و العطاء، كما يلاحظ أن مستشفى ابن زهر بقالمة خضع لتعديلات في هيكله الإداري و تطويرا في تخصصاته الوظيفية في الآونة الأخيرة، مما استدعى توظيف عمال جدد كان أغلبهم شبابا، و تلي الفئة السابقة الفئة العمرية من (19-25) و هي الأخرى لا زالت قادرة على العطاء نسبيا إذا ما قارناها بالفئات الأخرى .

- متغير الجـــنـــس :

بالرجوع إلى البنية الديموغرافية للمجتمع الجزائري يتبين أن هذا المجتمع من المجتمعات الفتية؛ ذلك أن ما يزيد عن نصف عدد السكان هم من فئة الشباب، لننظر في هذا الشأن للجدول رقم 02.

الجدول رقم 02 يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	43	%61.42
أنثى	27	%38.57
المجموع	70	%100

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن نسبة الإناث كبيرة، حيث تقدر ب 61.42 %، كما أن نسبة الذكور تقدر ب 38.57%، و يمكن أن نفسر ذلك انطلاقا من ظروف العمل في المؤسسة الصحية التي تناسب أكثر الفئة النسوية و التي تتمثل في تقديم بعض الخدمات الصحية أو الادارية؛ كما أن طبيعة التخصصات الوظيفية الموجودة بالمؤسسات الاستشفائية تتطلب استعمال التفكير و تقنيات و مهارات تستطيع النساء إنجازها .

- متغير المستوى التعليمي :

لقد جرى إضافة متغير التكوين إلى جانب المستوى النهائي من التعليم الثانوي لكثرة الطلب عليه في سوق العمل و كذلك لزيادة حجم العينة و بالتالي زيادة تمثيلها للمجتمع الأصلي.

الجدول رقم 03، يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي:

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة
الثالثة ثانوي	52	%74.28
الثالثة ثانوي+	18	%25.71

تكوين		
المجموع	70	%100

(المصدر: استمارة الدراسة).

نلاحظ من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم 03 أن أعلى نسبة شملت ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي بنسبة 74.28%، أما الذين يملكون تكوينا إضافيا فقدرت نسبتهم ب **25.71%**؛ فالتكوين في الميدان الصحي إجباري و هذا لزيادة المهارات المهنية خصوصا مع تنوع الاختصاصات الطبية في الآونة الأخيرة .

- متغير الحالة العائلية:

تعتبر الحالة العائلية للمبحوثين من المتغيرات الأساسية في هذه الدراسة على اعتبار أن ميلها للاستقرار يمثل عامل نفسي و اجتماعي يشجع على العمل و زيادة المردودية و الانتاجية.

الجدول رقم 04، يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة العائلية:

الحالة العائلية	التكرار	النسبة
متزوج	35	%50
أعزب	24	%34.28
مطلق	11	%15.71
المجموع	70	%100

تشير أرقام الجدول السابق إلى أن أعلى نسبة من أفراد العينة المبحوثة هم متزوجون، بحيث تقدر نسبتهم ب 50%، و هذا بالتأكيد يساعد على الاستقرار النفسي و الاجتماعي للأفراد المبحوثين، أما فئة العزاب و المقدرة ب 34.28%، و هي نسبة كبيرة نسبيا و تشير إلى عزوف الشباب عن الزواج بسبب الظروف الاجتماعية التي أصبحت صعبة، خصوصا في الفترة الحالية التي أصبحت متميزة بإنتشار آثار الغزو الثقافي و العولمة و الحداثة التي ساعدت على نشر القيم الغربية التي لا تشجع على الزواج التقليدي و تدعو إلى الفردانية، أما فئة المطلقين و المقدرة ب10%، و هي عادية إذا ما راعينا الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للأسرة الجزائرية، أما فئة الأرامل و المقدرة ب **15.71%**، و هي الأخرى عادية؛ فهذه الظواهر تحدث في الأسر عامة و هي تعتبر طبيعية ولها ما يبررها.

رابعا، تحليل و تفسير البيانات الميدانية:

تشكل معالجة البيانات خطوة حاسمة في البحوث الميدانية، إذ من خلالها يستطيع الباحث إحداث ربط بين الأحداث و المعطيات الميدانية، مما يمكنه من الإجابة على تساؤلات الإشكالية و اختبار فرضيات دراسته.

لقد كان سؤال إشكاليتنا الذي انطلقنا منه في هذه الدراسة يتمحور حول معرفة وضعية مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل بإقليم ولاية قالمة، إضافة إلى البحث عن التوافق بين مخرجات التعليم الثانوي و طبيعة المهن الموجودة في المؤسسة الاستشفائية التي يعملون بها و مدى مساهمتهم في تحقيق التنمية الإقليمية، و حسب ما أظهره التحليل الميداني فإن 73.46٪ من أفراد عينة البحث، أي تقريبا أغلبهم يرون بأنه يوجد توافق بين مخرجات التعليم الثانوي و طبيعة التخصصات المهنية الموجودة في المؤسسة الاستشفائية التي يعملون بها، و بالتالي تأثير ذلك على الاقتصاد الإقليمي من حيث زيادة الإنتاجية و تحقيق الرفاهية الاجتماعية؛ حيث أن نسبة 74.28 ٪ من أفراد العينة ترى بأنه يوجد توافق بين البرامج الدراسية في المستوى النهائي من التعليم الثانوي و طبيعة المهن التي يعملون بها؛ إذ أن هذه المسألة تتوقف على طبيعة القطاع الاقتصادي و ما

تطلبه تخصصاته الوظيفية من مهارات و تقنيات لتسييرها لننظر في هذا الأمر إلى الجدول التالي:

الجدول رقم 05 يبين مدى مساعدة البرامج الدراسية في عمل المبحوث :

الفئات	التكرار	النسبة	كيف ذلك	التكرار	النسبة
نعم	52	%74.28	البرامج العلمية تساعد في ميدان العمل	19	%36.53
			برامج الإحصاء تساعد في العمل	10	%19.23
			تعطي الثانوية الأرضية التي تساعد على اكتساب الخبرة	18	%34.61
			دون إجابة	05	%09.61
			المجموع	52	%100
لا	18	%25.71	دون إجابة	00	
			المجموع	70	%100
المجموع	70	%100			

من خلال بيانات الجدول نجد أن 34.61% من أفراد العينة الموافقين يرون بأن الثانوية تعتبر كأرضية لاكتساب الخبرة المهنية، كما أن التخصصات الدراسية بها تساعد على التكيف مع متطلبات المهن في سوق العمل حيث أن أفراد العينة الذين درسوا في الشعب العلمية يرون بأن البرامج العلمية و برامج الإحصاء تساعد في ميدان العمل و هذا بنسبة 36.53 ٪ و 19.23٪، خصوصا مع الاصلاحات الأخيرة التي مست المنظومة التربوية الجزائرية من حيث مراعات

التطورات المعرفية و التكنولوجية الحاصلة في الأنظمة التعليمية عبر العالم، إضافة لهذا فإن نسبة 67.14 ٪ ترى بأن التنوع في مستويات التعليم الثانوي يزيد من الإنتاجية في سوق العمل، بإتقـــان العمـــل، و زيادة المردودية و تنوع الأفكار و بالتالي زيادة الانتاج، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 06 يوضح مدى وجود علاقة بين تنوع المستويات الدراسية في المؤسسة و زيادة إنتاجيتها

الفئات	التكرار	النسبة	كيف دالك	التكرار	النسبة
نعم	47	67.14%	بإتقان العمل	18	%38.29
			لكل منصب مستوى دراسي معين يزيد في مردود يته	12	%25.53
			تنوع الأفكار و بالتالي زيادة الانتاج .	10	%21.27
			تنوع المستويات الدراسية يزيد من قدرة العامل والإنتاج.	05	%10.63
			دون إجابة	02	%04.25
			المجموع	47	%100

إظافة لما سبق فإن نسبة 72.85٪ من أفراد العينة ترى بأن التوافق بين مخرجات التعليم الثانوي و سوق العمل الاقليمي يحقق التنمية الإقليمية، فمخرجات التعليم الثانوي تعتبر العمود الفقري للبناء الاقتصادي و الاجتماعي و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 07 يوضح مدى التوافق بين مستوى التعليم الثانوي و التخصصات المهنية في سوق العمل و مدى تحقيق ذلك للتنمية الإقليمية:

الفئات	التكرار	النسبة	كيف ذلك	التكرار	النسبة
نعم	51	%72.85	يساعد هذا التوافق في إنقاص مشكل البطالة	18	%35.29
			المستوى التعليمي الجيد والعلم يحققان الازدهار .	14	%27.45
			تحدث موائمة بين مخرجات التعليم و سوق العمل .	11	%21.56
			إتقان العمل و كسب المهارات	05	%09.80
			إعطاء الدافع القوي للعمل و تنمية الذات و المؤسسة .	03	%05.88
			دون إجابة .	00	%00
			المجموع	51	%100
لا	19	%27.14			
المجموع	70	%100			

إن أي نقص في عدد مخرجات التعليم الثانوي يشكل عقبة في طريق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لأن منهم المساعدين الزراعيين، و الكتاب و مساعدي الممرضين، و مساعدي المهندسين، و العمال المهرة و غيرهم من ذوي الكفاءات التي تتطلب تعليما متوسطا [20].

إن ارتفاع مستوى الخبرة و الكفاءة عند خريجي المدارس الثانوية في الجزائر و باقي البلدان النامية يتحقق عن طريق نظام تعليمي يكون كفيلا بأن يؤدي إلى إعداد قوى عاملة ذات مستوى و مهارة تقنية جيدة قادرة على استغلال الموارد الطبيعية لصالح المجتمع.

خامسا، نتائج الدراسة :

في أي بحث علمي يعود الباحث في نهاية بحثه، إلى تساؤلات الإشكالية التي طرحها في البداية و إلى الفرضيات التي صاغها و حاول الإجابة عنهما؛ ليقف على مدى صدقها في ضوء النتائج التي توصل إليها بحثه، كي يستطع فيما بعد

تعميمها على باقي أفراد المجتمع الذي أجريت عليه الدراسة، وعليه فإن أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة سنوجزها في النقاط التالية :

- إن التعليم الثانوي باعتباره من أدوات التنمية الاقليمية ارتبط بحاجات المجتمع و مطالبه المختلفة و أصبح عملية استثمار اقتصادي في الموارد البشرية و هو من المجالات المهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، إذ يعتبر الركيزة الأساسية في تزويد مؤسسات المجتمع بالموارد البشرية المدربة و القادرة على تحقيق التنمية، إضافة إلى أنه يضفي على خرجيه طابع التخصص المعرفي و المهني من خلال الشُعب الدراسية المتنوعة التي يحتويها و التي تجمع بين الطابع الأدبي و العلمي و التقني، و هذا ما يؤكد أهمية التعليم الثانوي في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، و هذا بمشاركة جميع المراحل الدراسية في ذلك وفق مسار يتسم بالموضوعية و الترابط المعرفي، إلى جانب إعطاء أهمية للتخطيط التربوي.
- أغلب التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل تشترط تكوينا إضافيا للتكيف مع الوضع المهني في سوق العمل.
- يعتبر القطاع الصحي من بين القطاعات التي تمتص أكثر ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي، كما يضع مقاييس محددة و صارمة عند التوظيف، لكن مع التغيرات الحاصلة على المستوى الإقليمي الجزائري حصلت تطورات على مستوى البنى التحتية للمستشفيات و التي ظهرت فيها تخصصات مهنية جديدة، حيث أدى ذلك إلى خلق مناصب شاغرة تلائم مخرجات التعليم الثاني و بالتالي سيساعد ذلك في إنقاص مشكل البطالة على المستوى الإقليمي.
- لكي يكون التعليم الثانوي أداة للإنتاج وجب إتباع سياسة تخطيط متوافقة مع احتياجات سوق العمل، مع مراعاة إمكانات البلد و نوعية البرامج التنموية المطلوبة .

- من بين مشكلات التوافق بين مستوى التعليم الثانوي و التخصصات المهنية في سوق العمل ازدياد الطلب على الوظائف التي تحتاج إلى مهارات متقدمة أكثر بكثير مما كان عليه في الماضي، مع العلم أن فترات البحث عن العمل الطويلة لدى الشباب تؤدي إلى الإحباط و فقدان الثقة بالنفس و الرغبة في الهجرة، أما بالنسبة للمشاريع الشخصية فتوجد بعض التعقيدات في إجراءات البدء في مشروع ريادي جديد ولكنها في تحسن [21].

- إن المسألة الأساسية المتعلقة بالتعليم الثانوي في البلاد العربية و سائر البلدان النامية ليست في توسيع قاعدة التعليم الثانوي فحسب، بل تتمثل قبل هذا في تنوع هذا التعليم بحيث يلبي حاجة الطاقة العاملة المتنوعة، و أهم ما في هذا التنويع هو الاهتمام بالتعليم التقني [22]، و الواقع أن حاجة البلاد إلى الطبقة الوسطى من التقنيين يقابل حاجتها من ذوي المستويات العليا التي لابد من توفرها حتى يصبح العامل منتجا [23]، حيث تشير إحدى الدراسات أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي ليست في اعتمادها على العلماء و العباقرة و المهندسين دون المستوى العالي، بل في اعتمادها على مجموعة هائلة من المساعدين التقنيين ذوي الخبرة و الكفاءة المتوسطة [24].

- إن مسألة التوافق بين مخرجات التعليم الثانوي و سوق العمل مرهون بعدة شروط منها ما يتعلق بالنظر في محتوى البرامج الدراسية و جعلها أكثر قربا من الجانب العملي الميداني و منها ما يتعلق بجانب الخبرة المهنية للعامل و منها ما يتعلق بالعرض و الطلب في سوق العمل الاقليمي، فكل هذه النقاط تعتبر كمؤشرات توضح دور التعليم الثانوي في تحقيق التنمية الإقليمية، كما تجيب على مشكلة إحداث التوافق بين مخرجاته و بين متطلبات سوق العمل الاقليمي.

الخـــاتـمـــة:

إن البحث عن توازن أكبر بين التعليم و التنمية كان الموجه في بعض البلدان في صياغة خطط التعليم، الذي يحتل مكانة مميزة في التخطيط الإقليمي، و لتعديل عرض مخرجات التعليم الثانوي ليتوافق مع الوسط الإقليمي وجب إذا النظر في مسألة الموافقة بين مستوى التعليم الثانوي و الاختصاصات المهنية الموجودة في سوق العمل و مدى تأثير ذلك في التنمية الإقليمية .

إن كل هذا يدفع للبحث عن السبل الكفيلة لتحقيق الموائمة بين مخرجات العملية التعليمية و متطلبات سوق العمل لتحقيق التنمية الإقليمية؛ من حيث جعل محتوى البرامج الدراسية أكثر قربا من الجانب العملي الميداني و الاهتمام بجانب الخبرة المهنية للعامل و النظر في مسألة العرض و الطلب في سوق العمل .

كل هذه النقاط تعتبر كمؤشرات لمدى تحقيق التعليم الثانوي للتنمية الإقليمية و لهذا ركزت عليها هذه الدراسة وفق خطة تضمنت جانب نظري عالج في بدايته الجانب المفهمي و الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، إلى جانب عرض المعالجة المنهجية، أما الجانب الميداني فقد شمل عرض للبيانات الميدانية بالتحليل و التفسير و التي تمحورت حول فرضيات الدراسة التي اختبرت إحدى مؤشرات التنمية الإقليمية و تمثلت في مسألة التوافق بين مخرجات التعليم الثانوي و متطلبات المهن الموجودة في سوق العمل و ذلك لرسم ملامح واقع التعليم الثانوي و التنمية الإقليمية في إقليم ولاية قالمة.

❖ هوامش البحث

(1) أنظر الموقع:

http://www.alidarimagazine.com/article.php?categoryID=34&articleID=447. بتاريخ زيارة : 24- 01-2012 ، الساعة 15:30

(2) بشير صالح الرشيدي: **مناهج البحث التربوي**، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000 ، ص 27.

(3) محمد محمود الخوالدة: **مقدمة في التربية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2003، ص 40.

(4) محمد علي حافظ: **التخطيط للتربية و التعليم**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الأنباء و النشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1965، ص 91.

(5) علي السيد محمد الشخيبي: **علم اجتماع التربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص 326.

(6) لخضر غول: **التعليم الثانوي و دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2008- 2009، ص: 16.

(7) فؤاد أفرام البستاني: **منجد الطلاب**، بيروت، 1956، ط 3، أنظر تنمية.

(8) محمد علي حافظ: مرجع سبق ذكره، ص 68.

(9) محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف: **التنمية الاقتصادية**، دراسات نظرية و تطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص47 .

(10) عبد الرحيم تمام أبو كريشة: **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص 39 ـ 40.

(11) محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 394.

(12) لوغرت أحمد : **التعليم الثانوي في الجزائر ومبررات إصلاحه** ، دراسة نظرية تحليلية لنيل شهادة الماجستير، فرع علوم التربية بمعهد علم النفس وعلوم التربية، بوزريعة، الجزائر، 1994- 1995، ص ص 04 - 11.

(13) عبد القادر حسن الخليفة: **الاستثمار في التعليم الثانوي في مصر**، دراسة و صفية لتدفق المتخرجين و توزيعهم في سوق العمل، المؤتمر العلمي السنوي الثالث" مستقبل التعليم الفني في مصر" رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1993.

(14) Mostafa Mohamed Metwally : A comparative study of the reorganization of secondary education in the united states, England and swiden.With reference in the arab republic of Egypt, Egyptian education, London; March : 1986.

(15) عباس محمود عوض: **في علم النفس الاجتماعي**، بيروت، دار النهضة العربية، 1980، ص19.

(16) موريس انجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، ط 2 منقحة، دار القصبة للنشر، 2006، ص 184.

(17) المرجع السابق، ص 298.

(18) السيد محمد بدوي: **في علم الاجتماع الاقتصادي**، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، 1986، ص 395.

(19) حسن المنسي: **منهج البحث التربوي**، دار الكندي، الأردن ، 1999، ص 92.

(20) جيمس بيكيت: **الأسبقيات الاقتصادية و التعليم في دول إفريقيا النامية في التربية و بناء الأمة في العالم الثالث**، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، القاهرة، 1977، ص: 126.

(21) للمزيد من التفصيل أنظر الموقع التالي ، بتاريخ زيارة : 12/ 04/ 2010 الساعة 17.30

http ://www .nesasy.org/content/view/7973/86/htm .

(22) لخضر غول: **التعليم الثانوي و دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص 292.

(23) عبد الله عبد الدائم : **التخطيط التربوي**، ط 2، دار العلم للملايين، بيروت، 1972، ص 589.

(24) أحمد صيداوي و آخرون: **الانماء التربوي**، معهد الانماء العربي، بيروت، 1982، ص 46.